مبادئ
علم مصطلح الحديث والأثر

تأليف
خالد بن محمود الجهني
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الدرس الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس الأول من دروس كتاب «**المختصَر في علم مصطلح الحديث والأثر**»، في هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ المبادئ العشرة لعلم مصطلح الحديث، ونشأة وتطور علم مصطلح الحديث.

أما المبادئ العشرة لعلم مصطلح الحديث:

فهي مجموعة في قول الصبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إنَّ مبـــادي كل فـــنٍّ عشـــرهْ الحـــدُّ والموضـــوعُ ثـــم الثمـــرهْ

نسبـــةٌ وفضـــلهُ والواضـــعْ والاســمُ الاســتمدادُ حكــمُ الشــارعْ

مســـائلٌ والبعـــضُ بـــالبعض اكـــتفى ومـــن دَرى الجميـــع حـــازَ الشَّـــرفَا

هذه المبادئ عامة لكل العلوم، ويمكن تطبيقها علىٰ كل علم علىٰ حدة.

أول هذه المبادئ: الحد، وهو التعريف.

مصطلح الحديث في اللغة: المصطلح هو ما اتفق عليه أهل العلم، والحديث ضد القديم.

وأما في اصطلاح العلماء: فهو معرفة القواعد التي يُعرف بها أحوال السند والمتن.

أما المبدأ الثاني: فهو موضوع علم مصطلح الحديث.

علم مصطلح الحديث يتناول سند الحديث، ومتنه.

أما السند: فهو الإخبار عن طريق المتن، والمحدِّثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد، يعني لا فرق بين السند والإسناد عند المحدثين.

مثاله: قال: حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن فلان، فهذا يسمىٰ بالسند.

وأما المتن: فهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

إذا قال: قال فلان كذا وكذا، كذا وكذا هذا يسمىٰ متنا.

أما المبدأ الثالث: فهو الثمرة، والفائدة المرجوة من تعلم علم مصطلح الحديث.

من الثمرات المرجوة من تعلم علم مصطلح الحديث: تمييز الحديث الصحيح من الحديث الضعيف، فيعمل بالصحيح، ويرد الضعيف.

أما المبدأ الرابع: فهو فضل علم مصطلح الحديث.

علم مصطلح الحديث له فضائل عظيمة، لماذا؟ لأنه يتعلق بحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن هذه الفضائل:

- أن علم مصطلح الحديث يميز قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول غيره.

- كذلك دعا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحاب الحديث بنضارة الوجه، كما في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نضَّر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتىٰ يبلِّغه، فرُبَّ حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه**».

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نضَّر الله**»: معناه الدعاء له بالنضارة، وهي النعمة، والبهجة.

وقوله: «**فرُب حامل فقه**»: أي قد يحمل الفقه، وهو الحديث إلىٰ من هو أفقه منه.

«**ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه**»: يعني قد يحمل الفقه، وهو الحديث من ليس بفقيه، فيؤديه، فيسمعه أهل الفقه، فيستنبطون منه الفوائد الفقهية.

أما المبدأ الخامس: فهو نسبة علم مصطلح الحديث.

علم مصطلح الحديث يُنسب إلىٰ العلوم الشرعية، كالفقه، والتفسير، وغير ذلك.

أما المبدأ السادس: فهو استمداد علم مصطلح الحديث.

يستمد علم مصطلح الحديث مادته من كلام علماء الحديث، كالإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أحمد، وسفيان الثوري، وغيرهم من أهل الحديث.

أما المبدأ السابع: فهو واضع علم مصطلح الحديث.

الذي وضع علم مصطلح الحديث هم علماء الحديث الكبار، كالشافعي، والبخاري، ومسلم، وأبي داودَ، والترمذي، وغيرهم، وأول من كتب كتابا مستقلا في علم مصطلح الحديث هو القاضي أبو محمد الحسن بن خلَّاد الرامهُرْمُزي، وسمىٰ كتابه «**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**».

أما المبدأ الثامن: فهو اسم علم مصطلح الحديث.

علم مصطلح الحديث له أسماء كثيرة، ومنها:

١- علم مصطلح الحديث.

٢- وعلم علوم الحديث.

٣- وعلم أصول الحديث.

٤- وعلم الحديث دراية.

أما علم الحديث رواية فهو العلم الذي يتناول شرح الأحاديث، والمراد منها.

أما المبدأ التاسع: فهو حكم تعلم وتعليم علم مصطلح الحديث.

حكم تعلم وتعليم علم مصطلح الحديث فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقين.

أما المبدأ العاشر والأخير: فهو مسائل علم مصطلح الحديث.

علم حديث مصطلح الحديث من مسائله التي يبحث فيها:

- الصحيح بأنواعه.
- والحسن بأنواعه.
- والضعيف بأنواعه.

أما نشأة، وتطور علم مصطلح الحديث:

فقد مر علم مصطلح الحديث بثلاثة أطوار:

الطور الأول: طور النشأة، والتكوين.

الطور الثاني: طور التدوين، والنضوج.

الطور الثالث: طور الاستقلال، والاكتمال.

أما الطور الأول: وهو طور النشأة والتكوين.

فهذا منذ مبعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد نوَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن أسس الرواية، وأهم أركانها وهو التثبت من صحة الأخبار.

كما في قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الحُجُرات:٦]

وكذلك حثَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على تبليغ السنة النبوية فقال: «**نضَّر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتىٰ يبلِّغه، فرُبَّ حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه**».

وقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يتشددون في التثبت من حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكانوا لا يَقبلون حديثا حتىٰ يتثبتوا من صحة القائل.

وقصة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك مشهورة، وهي ما جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا في مجلس عند أُبي بن كعب فأتىٰ أبو موسىٰ الأشعري مغضَبًا حتىٰ وقف فقال: أنشُدُكم الله -أي أحلِّفكم بالله- هل سمع أحد منكم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: الاستئذان ثلاثٌ فإن أذن لك، وإلا فارجع؟

قال أُبَي بن كعب: وما ذاك؟

قال: استأذنت علىٰ عمر بن الخطاب أمسِ ثلاث مرات، فلم يُؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم، فدخلت عليه فأخبرته أني جئتُ أمس فسلمت ثلاث، ثم انصرفت، قال عمر: قد سمعناك، ونحن حينئذ علىٰ شغل، فلو ما استأذنت حتىٰ يؤذن لك قال: استأذنت كما سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

كان عمر يريد منه ألا ينصرف، قال عمر: فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك، أو لتأتين بمن يشهد لك علىٰ هذا.

فقال أُبي بن كعب: فوالله لا يقوم معك إلا أصغر القوم سنًّا، قم يا أبا سعيد.

فقمت حتىٰ أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول هذا.

وفي لفظ: قال عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «**سبحان الله، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبَّت**».

فهذا الحديث يدل علىٰ شدة تثبت الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ في قبول حديث رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وقال ابن سيرين رَحِمَهُٱللَّهُ: «**لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم**».

قال ابن المبارك رَحِمَهُٱللَّهُ: «**الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء**».

فظهر تبعا لذلك علم الجرح والتعديل، وهذا العلم يقوم علىٰ التثبت من صحة القول المنسوب إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وأما الطور الثاني: فهو طور التدوين والنضوج.

أول من تكلم عن علم مصطلح الحديث هو **الإمام الشافعي** رَحِمَهُٱللَّهُ، وذلك في كتابه «**الرسالة**» حيث تكلم عن جملة من مباحث علم الحديث.

ثم جاء من بعده شيخ الإمام البخاري، وهو **عبد الله بن الزبير الحُميدي** رَحِمَهُٱللَّهُ فتكلم عن جملة من مباحث علم مصطلح الحديث.

ثم جاء الإمام **مسلم بن الحجاج** رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب الصحيح فتكلم في مقدمة الصحيح عن جملة من مصطلحات علم مصطلح الحديث.

ثم جاء **أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني**، فكتب كتابا، وهو رسالته إلىٰ أهل مكة في وصف سننه، كتب فيها جملة من مباحث علم مصطلح الحديث.

ثم جاء **الإمام الترمذي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فألف كتاب العلل الصغير، وقيد فيه جملة من مباحث علم مصطلح الحديث.

ثم جاء **الطحاوي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فألف رسالة في الفرق بين الحديث والخبر، والحديث المعنعن، والحديث المؤنَّن.

ثم جاء **ابن حِبان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فألف كتاب «**الثقات**»، وذكر في مقدمته جملة من مباحث علم مصطلح الحديث، كما صنف كتاب «**المجروحين**» وذكر في مقدمته عشرين نوعا من أنواع الجَرح، وذكر ستة أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، كما صنف كتاب «**الصحيح علىٰ التقاسيم والأنواع**»، فذكر فيه جملة من مباحث علم مصطلح الحديث.

وأما الطور الثالث: فهو طور الاستقلال والاكتمال.

وحدث هذا في القرن الرابع الهجري حيث استقلَّ علم مصطلح الحديث عن غيره كبقية العلوم، وصار علما مستقلا.

وقد تقدم أن **أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمُزِي** هوأول من كتب كتابا مستقلا في علم مصطلح الحديث.

ثم جاء من بعده **الحاكم النيسابوري**، فألف كتاب «**معرفة علوم الحديث**».

ثم جاء **الحافظ أبو نعيم الأصبهاني**، فألف كتاب «**المستخرَج علىٰ معرفة علوم الحديث**» استدرك فيه ما فات الحاكم.

ثم جاء **الحافظ أبو يعلى القزويني**، فألف كتاب «**الإرشاد في معرفة المحدثين**».

ثم جاء **الخطيب البغدادي**، فألف كتاب «**الكفاية في علم الرواية**»، وكتاب «**الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع**».

ثم جاء **الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المَقدسي**، فألف كتابا في «**العلو، والنزول**».

ثم جاء **ابن الصلاح** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فألف كتابه المشهور «**معرفة أنواع علوم الحديث**»، وهذا الكتاب اشتُهر بمقدمة ابن الصلاح.

وكذلك ممن ألف في علم مصطلح الحديث: الإمام النووي، وكذلك الحافظ مُغَلْطَاي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والسَّخَاوي، والسيوطي، والبيقوني، وغيرهم كثير.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: ضع علامة «صح» أمام العبارة الصحيحة، وعلامة «خطأ» أمام العبارة الخاطئة:

١- علم مصطلح الحديث هو معرفة القواعد التي يعرف بها أحوال السند، والمتن.

٢- يتناول علم مصطلح الحديث شرح غريب الكلمات الواردة في الحديث.

٣- المتن هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

٤- أول من ألف كتابا مستقلا في علم مصطلح الحديث هو الإمام الشافعي.

٥- من أسماء علم مصطلح الحديث علم الحديث دراية.

السؤال الثاني: ما هو موضوع علم مصطلح الحديث؟

السؤال الثالث: ما حكم تعلم، وتعليم علم مصطلح الحديث؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس الثاني من دروس كتاب «**المختصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

في هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ الحديث المتواتِر، وعلىٰ الحديث الآحاد.

قال المصنف عفا الله عنه:

الباب الأول: أقسام الحديث

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: أقسام الحديث من حيث عدد الرواة، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الحديث المتواتر.

المبحث الثاني: الحديث الآحاد.

الفصل الثاني: أقسام الحديث من حيث القبولُ والرد، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الصحيح.

المبحث الثاني: الحديث الحسن.

المبحث الثالث: الحديث الضعيف.

هذا مجمل موضوعات الباب الأول، ثم بدأ يفصِّل ذلك، فقال:

الفصل الأول: أقسام الحديث من حيث عدد الرواة

الحديث من حيث عدد الرواة ينقسم قسمين:

الأول: حديث متواتر.

الثاني: حديث آحاد.

أما **الحديث المتواتر** فقد عرَّفه أهل العلم بقولهم: هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًّا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم مُحال -يعني يخبرون عن شيء يستحيل أن يكون هذا كذبا- وأنَّ التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأنَّ ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأنَّ أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلىٰ الكذب منتفية عنهم.

معنى هذا: أن الحديث المتواتر يرويه عدد كثير يستحيل في العادة علىٰ مثل هؤلاء الرواة الذين كثُر عددهم أن يتواطؤوا -أي يتفقوا- علىٰ كذب الخبر، أو أن يتفقوا علىٰ اختلاقه وافترائه، ولم يكن هذا بسبب القهر، والغلبة من السلطان، يعني السلطان لم يقهرهم، ولم يغلبهم علىٰ القول بهذا، فهذا يسمىٰ بالحديث المتواتر.

يعني مثلا: لو جاءنا رجل وقال: حدث في مكان كذا وكذا كذا وكذا، ثم جاء آخر لم يعرف الأول فأخبر بما أخبر به، ثم جاء ثالث، ثم جاء رابع، ثم جاء خامس، وسادس، وسابع، وثامن، وتاسع، كلهم يخبرون مثل ما أخبر الأول، فهذا يسمىٰ بالخبر المتواتر.

والمتواتر ينقسم قسمين:

أما الأول: فهو متواتر لفظي.

وأما الثاني: فهو متواتر معنوي.

أما المتواتر اللفظي: فهو ما تواتر لفظُه.

مثاله: حديث «**مَن كذَب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعدَه من النار**» روىٰ هذا الحديث اثنان وستون نفسا من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقيل: مائة نفس من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأما المتواتر المعنوي: فهو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثال ذلك: كأن ينقل رجل عن زيد مثلا أنه أعطىٰ جملا، وآخر أنه أعطىٰ فرسا، وآخر أنه أعطىٰ دينارًا، إلىٰ آخر ذلك، فهنا يتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الإعطاء.

ومن الأمثلة على ذلك: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد روي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحو مائة حديث فيه أنه رفع يديه في الدعاء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أما الحديث الآحاد: فهو ما لم يتوفر فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحدا، أو أكثر.

يعني متىٰ اختل شرط من شروط المتواتر صار الحديث آحادًا.

وينقسم الحديث الآحاد من حيث عدد طرقه ثلاثة أقسام:

الأول: الحديث المشهور.

الثاني: الحديث العزيز.

الثالث: الحديث الغريب.

أما الحديث المشهور فهو ما رواه أكثر من اثنين في جميع طبقات السند ما لم يبلغ حد التواتر.

يعني في كل طبقة من طبقات السند أكثر من راويين، ولم يبلغ حد التواتر، وبعض أهل العلم يسميه المستفيض.

ومنه حديث أنس: «**أن النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قنت شهرا يدعو علىٰ رِعل، وذَكْوان**».

فهذا الحديث مشهور بين أهل الحديث، رواه البخاري ومسلم من رواية سليمان التيمي عن أبي مِجلز عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله رواة عن أنسٍ غير أبي مِجْلز، ورواه عن أبي مِجلز غير التيمي، ورواه عن التيمي جماعة، لذلك يسمىٰ مشهورا.

وهنا فائدة: وهي أن الشهرة نوعان:

النوع الأول: شهرة اصطلاحية.

النوع الثاني: شهرة غير اصطلاحية.

أما الشهرة الاصطلاحية: فهي التي اصطلح عليها المحدثون كما تقدم.

أما الشهرة غير الاصطلاحية: فهي التي اشتهرت بين عموم الناس، أو بين طائفة معينة.

ولا تلازم بين هذه الشهرة، والصحة ألبتة، فقد يكون الحديث مشهورًا بين الناس، وهو مكذوب علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لا يصح، بل ربما لا يكون له إسناد أصلا.

ومن ذلك حديث: «**اختلاف أمتي رحمة**» هذا الحديث لا إسناد له.

كذلك حديث: «**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا**»، هذا لا إسناد له.

كذلك حديث: «**حب الوطن من الإيمان**»، هذا لا إسناد له.

كذلك حديث: «**أبغض الحلال عند الله الطلاق**»، هذا ضعيف.

أما الحديث العزيز: فهو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

أي في كل طبقة من طبقات السند راويان، ومعنىٰ هذا ألا تشتمل كل من طبقات السند علىٰ أقل من راويين، فإن اشتملت بعض الطبقات علىٰ أكثر من راويين فلا بأس بشرط أن تشتمل طبقة علىٰ الأقل علىٰ راويين، وسمي بذلك؛ لقلة وجوده.

ومنه حديث: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده**».

هذا الحديث حديث عزيز رواه أبو هريرة، وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صُهيب.

ورواه عن قتادة شُعْبة، وسعيد.

ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث.

ورواه عن كل جماعة؛ لذلك هو حديث عزيز.

أما القسم الثالث: فهو الحديث الغريب: فهو أن يتفرد برواية الحديث راوٍ واحد في كل طبقة من طبقات السند.

والحديث الغريب قسمان:

١- غريب مطلق.

٢- غريب نسبي.

أما الغريب المطلق فهو أن يتفرد برواية الحديث راوٍ واحد في كل طبقة من طبقات السند، ولا يتابعه فيه أحد كما تقدم.

مثاله: حديث: «**النهي عن بيع الولاء، وعن هبته**».

فهذا الحديث لم يروِه عن ابن عمر غير عبد الله بن دينار، فهو حديث غريب مطلق.

أما الغريب النسبي، فهو أن يكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلىٰ راو معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا من رواية آخر.

مثاله: أن يُروىٰ الحديث من وجهين: أحدهما عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والآخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يأتِ إلا من طريق واحد عنه، فيكون غريبا من حديثه.

و أما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فله طرق كثيرة عنه، فيكون مشهورا، أو متواترا عنه، فهذا يسمىٰ بالغريب النسبي، بالنسبة إلىٰ راو معين.

وهنا فائدة: هل تشترط الصحة في حديث الآحاد؟

قال أهل العلم: لا تشترط الصحة في الحديث الآحاد فقد يكون الحديث صحيحًا،

أو حسنا، أو ضعيفًا، وغالب الأحاديث المروية آحاد، والمتواتر بالنسبة للآحاد قليل.

وقال أهل العلم: يجب الأخذ بالحديث الآحاد إذا صح سنده إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

والفائدة من معرفة المتواتر والآحاد: هي معرفة الرَّاجح من المرجوح عند التعارض، فيرجَّح الحديث المتواتر علىٰ الحديث الآحاد، ويرجح الأكثر عددا علىٰ الأقل.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: ضع علامة «صح» أمام العبارة الصحيحة، وعلامة «خطأ» أمام العبارة الخاطئة:

١- الحديث المتواتر هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًّا يُعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال.

٢- كل الأحاديث المتواترة صحيحة.

٣- الحديث المتواتر نوعان: لفظي، ومعنوي.

٤- المتواتر المعنوي هو ما تواتر معناه.

٥- الحديث الغريب هو ما رواه أكثر من اثنين في جميع طبقات السند.

٦- الحديث المشهور هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

٧- يجب الأخذ بالحديث الآحاد إذا صح سنده إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

السؤال الثاني: عرِّف الحديث الآحاد، وبيِّن أقسامه.

السؤال الثالث: ما الفرق بين الحديث العزيز، والحديث المشهور، والحديث الغريب؟

السؤال الرابع: هل تشترط الصحة في الحديث الآحاد؟

السؤال الخامس: ما الفائدة من معرفة المتواتر، والآحاد؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلِّم علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة الفضلاء، وأيتها الأخوات الفضليات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس الثالث من دروس كتاب «**المختصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

في هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وبعض أنواع الحديث الضعيف، وهي:

١- الحديث المعلَّق.

٢- والحديث المرسَل.

٣- والحديث المُعضَل.

٤- والحديث المنقطع.

٥- والحديث المُدَلَّس.

قال المصنف عفا الله عنه:

الفصل الثاني: أقسام الحديث من حيث القبولُ والردُّ

عرفنا قبل ذلك أقسام الحديث من حيث عدد الرواة، وهما قسمان:

١- الحديث المتواتر.

٢- والحديث الآحاد.

ونبدأ في هذا الدرس إن شاء الله تعالىٰ في أقسام الحديث من حيث القبولُ والردُّ وهي ثلاثة أقسام:

الأول: الحديث الصحيح.

الثاني: الحديث الحَسن.

الثالث: الحديث الضَّعيف.

أما الحديث الصحيح، والحديث الحسن فيُحتج بهما في العقائد، والأحكام.

وأما الحديث الضعيف فلا يحتج به في العقائد، والأحكام، وفضائل الأعمال.

ثم شرع المصنف عفا الله عنه في تفصيل ذلك، فقال:

المبحث الأول: الحديث الصحيح

هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ، ولا علة قادحة.

إذا تأملنا هذا التعريف وجدناه يشتمل علىٰ خمسة شروط، الحديث الصحيح يشترط فيه خمسة شروط، فإذا اختل منها شرط لم يسمَّ الحديث حينئذ صحيحا، هذه الشروط الخمسة هي:

١- اتصال السند.

٢- وعدالة الرواة.

٣- وضبط الرواة.

٤- وعدم الشذوذ.

٥- وعدم العلة.

أما الشرط الأول: وهو اتصال السند، فمعناه أن كل راوٍ من رواة الحديث أخذه عمن فوقه مباشرة من أول السند إلىٰ منتهاه.

أما الشرط الثاني: وهو عدالة الرواة، فمعناه أن كل راوٍ من رواة الحديث متَّصف بالعدالة.

والعدالة: مَلَكة تحمل صاحبها علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة، وتمنعه من اقتراف الكبائر، وصغائر الخِسَّة.

والتقوى: هي اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.

وأما المروءة: فهي أن يتحلىٰ الراوي بمحاسن الأخلاق، وجميل العادات، والأعراف، وأن يتخلىٰ عما يناقضها، وتختلف باختلاف البلدان والأزمان، والأشخاص، فربما يكون الفعل في بلد خارما من خوارم المروءة، وفي بلدة أخرىٰ يكون الفعل لا يناقض المروءة.

أما الشرط الثالث: وهو ضبط الرواة فينقسم قسمين:

الأول: ضبط صَدر.

الثاني: ضبط كِتاب.

أما ضبط الصَّدر: فالمراد به الحفظ، يحفظ الراوي ما سمعه في صدره حتىٰ يتمكَّن من استحضاره متىٰ شاء حتىٰ يؤديه.

وأما ضبط الكتاب: فهو أن يصونَ الراوي ما كتبه عن تطرق الخلل إليه من وقت سماعه إلىٰ وقت أَدائه.

أما الشرط الرابع: فهو عدم الشذوذ، وهو ألا يخالف الثقة من هو أرجح منه.

أما الشرط الخامس: فهو عدم العلة، معناه ألا يكون في سند الحديث معلول.

الحديث المعلول: هو ما ظاهره الصحة، وبعد التفتيش اطُّلِع فيه علىٰ علة قادحة.

وقال أهل العلم: يجب العمل بالحديث الصحيح في العقائد، والأحكام.

وينقسم الحديث الصحيح قسمين:

الأول: صحيح لذاته.

الثاني: صحيح لغيره.

أما الصحيح لذاته: فهو الذي توفرت فيه الشروط الخمسة المتقدمة.

أما الصحيح لغيره: فهو ما كان حسنا لذاته، وقوي بكثرة طرقه.

والحديث الصحيح يسمىٰ عند أهل العلم بالحديث المحفوظ، ويسمىٰ بالحديث المعروف، ويسمىٰ بالحديث المتَّفق عليه، ويسمىٰ كذلك بالمستقيم، والمستوي، والجيد، والقوي، والثابت، والحجة.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

المبحث الثاني: الحديث الحسن

هو الحديث الصحيح، ولكن خفَّ ضبط أحد رواته.

وعلىٰ هذا نستطيع أن نقول: إن تعريف الحديث الحسن هو نفس تعريف الحديث الصحيح، ولكن في بعض رواته مَن خف ضبطه.

وينقسم الحديث الحسن قسمين:

الأول: حسن لذاته.

الثاني: حسن لغيره.

أما الحسن لذاته: فهو الذي توفرت فيه شروط الحديث الصحيح، ولكن خف ضبط أحد رواته.

أما الحسن لغيره: فهو ما كان ضعيفا، وقوي بكثرة طرقه، ولم يكن راويه متَّهَما بالكذب.

يعني لو انفرد صار ضعيفا، ولكن كثرة الطرق جعلته حسنا لغيره.

والحديث الحسن كما تقدم يُحتج به في العقائد، والأحكام كالحديث الصحيح تماما.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

المبحث الثالث: الحديث الضعيف

هو كل حديث لم تجتمع فيه شروط الحديث الصحيح، وكذا لم تجتمع فيه شروط الحديث الحسن، وهو أنواع تزيد عن الخمسين نوعا.

ومثال ما فقد شرط الاتصال:

الحديث المعلَّق.

والحديث المرسَل.

والحديث المنقطع.

والحديث المُعضَل.

ومثال ما فقد شرط العدالة:

الحديث المكذوب، وهو الموضوع.

والحديث المتروك.

ومثال ما فقد شرط الضبط:

الحديث المُنكَر.

والحديث المُدرَج.

والحديث المقلُوب.

ومثال ما فقد شرط عدم الشذوذ: هو الحديث الذي يرويه جماعة من الثقات علىٰ وجه، ثم يأتي راوٍ ثقه آخر فيرويه علىٰ وجه آخر يخالفهم، وهذا يسمىٰ بالحديث الشاذ.

ومثال ما فقد شرط العدالة:

رفع الموقوف.

ووقف المرفوع.

ووصل المرسل.

وإرسال الموصول.

ونحو هذا، فكل هذا يسمىٰ بالحديث المعلول، أو المعلَّل.

وسيأتي مزيد تفصيل إن شاء الله تعالىٰ لكل هذه الأنواع في الدروس التالية.

وهنا فائدة: ما حكم العمل بالحديث الضعيف؟

هل يجوز لنا أن نعمل بالحديث الضعيف؟

الصحيح من أقوال أهل العلم أنه لا يجوز الأخذ بالحديث الضعيف مطلقا، لا في الأحكام، ولا في فضائل الأعمال.

وذلك لاتفاق علماء الحديث علىٰ تسمية الضعيف بالمردود، والمردود لا يُعمل به.

كذلك لأن الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئًا.

كذلك لِما ترتب عليه نشوء البدع، والخرافات، والبعد عن المنهج الصحيح.

وهذا قول كثير من أهل العلم منهم الإمام البخاري، والإمام مسلم، وأبو زُرْعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وابن حِبان، والخطابي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ الألباني عليهم رحمة الله.

وهنا فائدة أخرى: هل يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن؟

قال أهل العلم: لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن، فقد يكون الإسناد ضعيفا، والمتن صحيحا أتىٰ من طريق أخرىٰ، وقد يكون الإسناد صحيحا، والمتن ضعيفا.

وشر أنواع الحديث الضعيف هو «**الموضوع**»، وهذا متفق عليه.

ويليه **المتروك**، ثم **المنكَر**، ثم **المعلُول**، ثم **المدرَج**، ثم **المقلُوب**، ثم **المضطرب**.

ونذكر إن شاء الله تعالىٰ أشهر أنواع الحديث الضعيف، فنقول:

الأول: الحديث المعلَّق

الحديث المعلَّق: هو ما سقط من أول سنده راوٍ، أو أكثر علىٰ التوالي.

مثاله: أن يَحذف الراوي جميع السند، ويقول: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهذا يسمىٰ بالمعلق.

أو يحذف جميع السند إلا الصحابي، أو إلا الصحابي، والتابعي معا، كأن يقول: قال ابن عمر، أو يقول: عن نافع عن ابن عمر، فهذا يسمىٰ بالمعلَّق، أو يحذف مَن حدثه، ويضيف الحديث إلىٰ شيخ شيخه، كأن يكون مثلا شيخه محمدا، وشيخ شيخه أحمد، فيقول: عن أحمد، فهذا يسمىٰ بالمعلَّق.

ومثاله: ما رواه البخاري في صحيحه، قال أنس: «**والله لقد خدمته تسع سنين** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، فهذا يسمىٰ بالحديث المعلَّق، لماذا؟

لأن البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ حذف جميع إسناده إلا الصحابي، وهو أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهنا فائدة: وهي ما حكم المعلَّقات في الصحيحين؟

يوجد بعض المعلقات في صحيحي البخاري ومسلم، **أما المعلقات في صحيح مسلم** فهي أربعةَ عشر حديثا، وقد وصلها كلها في مواضع أخرىٰ في كتاب الصحيح إلا حديثا واحدا.

وأما الأحاديث المعلَّقة في صحيح البخاري فكثيرة جدا وأكثرها موصولة في مواضع أخرىٰ من الصحيح، وقد أوردها الإمام البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ معلَّقة اختصارا، ومجانبة للتكرار، والذي لم يوصله في مواضع أخرىٰ مائة وستين حديثا، وقد وصلها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ في كتاب «**تغليق التعليق**».

والأحاديث المعلقة في الصحيحين على نوعين:

الأول: ما ذُكر بصيغة الجزم، كأن يقول: قال، أو: أَمر، أو: روىٰ، أو: ذَكَر، فهذا يأخذ حكم الصحيح.

أما النوع الثاني: فهو ما ذُكر بصيغة التمريض، كـ قيل، ويُروىٰ، ويُذكر، ويُحكىٰ.

فهذا ليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث واهن، وذلك لوجوده في الكتاب المسمىٰ بالصحيح.

ويمكن معرفة الصحيح من غيره بالبحث عن إسناده، والحكم عليه.

النوع الثاني من أنواع الحديث الضعيف: الحديث المرسل

والحديث المرسَل: هو ما رواه التابعي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مباشرة.

وهو ضعيف لأجل الجهالة الحاصلة بالساقط، فنحن لا ندري هل الذي سقط تابعي، أو اثنان من التابعين، أو اثنان من التابعين والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟، أو نحو ذلك، لذلك هو ضعيف.

مثاله: أن يقول التابعي: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كابن المسيب مثلا يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو فعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا، أو نحو ذلك.

ومثال ذلك: ما رواه أبو داود السِّجِسْتاني رَحِمَهُ اللَّهُ بإسناده عن سعيد بن المسيَّب أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق إلا أحد أخرجته حاجة وهو يريد الرجوع**».

فهذا الحديث مرسَل، وذلك لأن سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدون ذكر الواسطة التي بينه، وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهنا فائدة: ما معنى المرسل عند الأئمة المتقدمين؟

الأئمة المتقدمون يطلقون المُرسَل علىٰ أي سقط وقع في الإسناد من أوله، أو أثنائه، أو آخره، فيطلقونه علىٰ المنقطع والمُعضَل، وهذا من باب الاشتراك اللفظي، والتنوع في التسمية.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الحديث الثالث: الحديث المُعْضَل

الحديث المُعْضَل: هو ما سقط من سنده قبل الصحابي راويان فأكثر في أي موضع واحد مع التوالي.

ومثاله: ما رواه الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: أخبرنا أبو بكر، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا القعنبي عن مالك، أنه قد بلغه أن أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا يُكلف من العمل إلا ما يطيق**».

فهذا الحديث معضل عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهما محمد بن عجلان، وأبوه، وعُرف أنه معضَل لوروده خارج الموطأ موصولا.

وهنا فائدة: هل يصح تسميةُ حديث واحد مرسلا مُعْضلا؟

نعم يصح، وذلك إذا أسقط التابعيُّ بينه، وبين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ راويين، أو أكثر، وهذا يقع بكثرة في مراسيل صغار التابعين.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الحديث الرابع: الحديث المنقطع

الحديث المنقطع: هو ما سقط من سنده قبل الصحابي راوٍ، أو أكثر في موضعين مع عدم التوالي.

والأئمة المتقدمون يطلقون المنقطع علىٰ أي سقط وقع في الإسناد من أوله، أو أثنائه، أو آخره، فيطلقونه علىٰ المرسَل، والمُعضَل، وهذا من باب الاشتراك اللفظي، والتنوع في التسمية كما تقدم.

ويمكن التطبيق علىٰ الأنواع الأربعة المتقدمة بحديث رواه الإمام النَّسَائي

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا هشام عن يحيىٰ عن عبد الله بن قتادة، عن أبي قتادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال.

فهنا إذا سقط من السند إسماعيل بن مسعود صار الحديث **معلَّقًا**، وكذلك إذا سقط جميع السند إلا الصحابي وقال: قال أبو قتادة أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال، صار الحديث أيضًا **معلَّقًا**، وكذلك إذا سقط جميع السند، وقال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، فهذا يسمىٰ بالحديث **المعلَّق**.

أما إذا سقط من السند الصحابي وهو أبو قتاده، وقال التابعي – وهو عبد الله بن أبي قتادة –: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحينئذ يسمىٰ حديثا **مرسَلًا**.

أما إذا سقط من السند خالدٌ وهشامٌ، أو يحيىٰ وعبد الله بن أبي قَتادة، أو خالد وهشام ويحيىٰ وعبد الله بن أبي قتادة، صار الحديث **معْضَلًا**، لأنه سقط راويان فأكثر في موضع واحد مع التوالي.

أما إذا سقط من السند خالد، ويحيىٰ، أو هشام وعبد الله بن أبي قتادة، فإن الحديث حينئذ يكون **منقطعًا**؛ لأن السقط في موضعين مع عدم التوالي.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: اذكر شروط الحديث الصحيح مع شرحها شرحا مجملا.

السؤال الثاني: اذكر أقسام الحديث الحسن مع ذكر تعريف كل قسم.

السؤال الثالث: ما الفرق بين الحديث المعلَّق، والحديث المرسَل، والحديث المعضَل، والحديث المنقطِع؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس الرابع من دروس كتاب «**المختصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

وفي هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ باقي أنواع الحديث الضعيف، وهي:

١- الحديث المُدلَّس.

٢- والحديث المُرسَل الخفي.

٣- والحديث الشاذ.

٤- والحديث المنكر.

٥- والحديث المعلول، وهو المعلَّل.

٦- والحديث المدرَج.

٧- والحديث المقلوب.

٨- والحديث المضطرب.

٩- والحديث المبهَم.

١٠- والحديث المتروك.

١١- والحديث الموضوع.

قال المصنف عفا الله عنه:

الخامس: الحديث المدلَّس

هذا هو النوع الخامس من أنواع الحديث الضعيف.

الحديث المدلَّس: هو أن يروي الراوي عن من سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمع منه.

مثاله: أن يقول الراوي عن، أو يقول: أن، أو يقول: قال، فهذا كله يوهِم السماع، فإن صرح بالسماع، قال: حدثنا مثلًا، أو قال: أخبرنا، ولم يسمع منه، فلا يسمىٰ تدليسًا، إنما يسمىٰ كذبًا، وتُرد روايته.

والتدليس على قسمين:

الأول: تدليس إسناد.

والثاني: تدليس الشيوخ.

أما تدليس الإسناد: فهو أن يروي الراوي عن من لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه، أو عن من لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه، وقد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

وكما تقدم لا يقول: أخبرنا فلان، ولا يقول: حدثنا، وإنما يقول: قال فلان، أو عن فلان مما يُوهم السماع.

ومثاله: أن سفيان بن عُيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ حدَّث عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، فهذا تدليس؛ لأجل أن سفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسقط اثنين بينه، وبين الزهري.

أما القسم الثاني: وهو تدليس الشيوخ: فهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسُبه، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يعرف، وذلك لأجل عيب فيه أو صغر أو نحو ذلك، كأن يكون الشيخ اسمه محمدا، وكنيته أبا أحمد، ونسبه السعيد، وصفته الأعرج، ولا يعرف بكنيته، ولا نسبه، ولا صفته، وإنما يعرف باسمه فقط، فيقول الراوي: حدثني أبو أحمد، أو يقول: حدثني السعيد، أو يقول: حدثني الأعرج، فهذا يسمىٰ **بتدليس الشيوخ.**

وهناك نوع من أنواع تدليس الإسناد، وهو **تدليس التسوية**، وهو **أن يروي المدلس حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيُسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوي الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لا خبرة له بهذا الشأن**، وهذا سماه بعض أهل العلم تجويدًا، وممن كان يعرف بهذا بَقِيَّة بن الوليد، والوليد بن مسلم، **وهذا شر أنواع التدليس**.

والذي يجعل الراوي يدلس هو أن يكون الراوي:

ضعيفًا، أو غير ثقة.

أو يكون الراوي صغيرا في السن.

أو يأنف المدلِّس من الرواية عن من حدثه.

أو يريد أن يوهم من حدَّثه بعلو الإسناد.

وقد ذم أكثر أهل العلم تدليس الإسناد.

واختلف العلماء في قبول رواية مَنْ عُرِفَ بتدليس الإسناد، والصحيح أن ما رواه المدلِّس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، فحكمه حكمُ المرسَل، وما رواه بلفظ مبيِّن للاتصال، كأن يقول: سمعت، أو: حدثنا، أو: أخبرنا، فهو مقبول يُحتج به.

أما تدليس الشيوخ: فكراهته أخف، وذلك لأن الشيخ الذي دُلِّس اسمه يمكن أن يعرفه الماهر الخبير بالرواة، وأسمائهم.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

السادس: الحديث المرسل الخفي

الحديث المرسَل الخفي: هو أن يروي الراوي عن مَن عاصره، ولم يسمع منه ولم يلقه بلفظ، قال فلان، أو عن فلان موهِما أنه قد لقيه وسمع منه، ووُصِف بالخفي؛ لأنه يخفىٰ علىٰ كثير من أهل الحديث، لكونهما قد جمعهما عصر واحد، ولا يدرك إلا بكثرة البحث.

ومثاله: ما رواه الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: حدثنا إبراهيم الهَروي، قال: حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا يونسُ عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مطلُ الغني ظلم**».

هذا الحديث من المرسَل الخفي لماذا؟ لأن ظاهر إسناده الاتصال، فقد أدرك يونس بن عبيد نافعًا، وعاصره حتىٰ عُدَّ فيمن سمع من نافع لكن أئمة النقد قالوا: إنه لم يسمع منه، لذلك يسمىٰ هذا الحديث بالمرسَل الخفي.

والإرسال هنا بمعنىٰ الانقطاع، وليس بمعناه الاصطلاحي الذي تقدم.

ويعرف المرسَل الخفي بأربعة أمور:

الأول: أن ينصَّ بعض الأئمة علىٰ أن الراوي لم يلتقِ بمن حدث عنه.

الثاني: أن ينص بعض الأئمة علىٰ عدم سماع الراوي ممن حدّث عنه مطلقا، أو عدم سماعه لحديث بعينه.

الثالث: أن يُخبر الراوي عن نفسه أنه لم يسمع ممن حدَّث عنه.

الرابع: أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بين الراوي، ومن حدث عنه.

وهنا فائدة: ما الفرق بين المرسَل الخفي، والمدلس؟

يمكن التفريق بين المرسَل الخفي، والمدلس من وجهين:

الأول: أن المدلِّس يروي عن من سمع منه، أو لقيه ما لم يسمع منه بصيغة توهم السماع.

وأما المرسِل فإنه يروي عن من لم يسمع منه ولم يلقَهُ، إنما عاصره فقط.

أما الوجه الثاني: هو أن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بين المدلِّس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلسه عنه لصار الحديث مرسلا لا مدلَّسا.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

السابع: الحديث الشاذ

وهو ما يخالف فيه الثقة من هو أرجح منه.

ويقع الشذوذ في السند، أو المتن، أو فيهما جميعا.

ومثاله: ما رواه الدارقطنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، «**أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقصر في السفر، ويُتِمُّ، ويفطر، ويصوم**».

فهذا الحديث رجال إسناده ثقات، وقد صحح إسناده الدارقطنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنه شاذ سندا ومتنا.

أما السند: فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنه مِن فعلها غير مرفوع.

وأما المتن: فلأن الثابت عندهم مواظبته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ قصر الصلاة في السفر.

وعكسُ الحديث الشاذ يسمىٰ **بالمحفوظ وهو ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.**

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الثامن: الحديث المنكر

وهو ما خالف فيه الراوي الضعيف الراوي القوي.

ومثاله: حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من أقام الصلاة، وآتىٰ الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقَرَىٰ الضيف دخل الجنة**».

فهذا الحديث منكر؛ لأن راويه ضعيف، وقد خالف الثقات.

وعكس الحديث المنكر يسمىٰ **بالمعروف وهو ما خالف فيه الراوي القوي الراوي الضعيف**.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

التاسع: الحديث المعلول

الحديث المعلول: هو ما ظاهره الصحة، وبعد التفتيش اطُّلع فيه علىٰ علة قادحة، ويسميه بعض المحدثين بالحديث **المعلَّل**.

ويشترط في العلة شرطان:

الأول: أن تكون خفية.

الثاني: أن تكون قادحة في صحة السند.

فإن اختل أحد هذين الشرطين، فلا تسمىٰ علة في اصطلاح المحدِّثين.

وقد تقع العلة في المتن، وقد تقع في السند، ولا يعرفها إلا أكابر المحدثين.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

العاشر: الحديث المدرَج

الحديث المدرَج: هو ما ذُكر في الحديث، وليس منه.

والإدراج إما أن يكون في المتن، وإما أن يكون في السند.

ومثال الإدراج في المتن: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه، وهو التعبد الليالي ذوات العدد.

فزيادة «**وهو التعبد**» مدرجة من كلام الزُّهري رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومثال الإدراج في السند: أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد.

مثاله: رواية سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا**».

فقوله: «لا تنافسوا» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه: «**لا تجسَّسوا، ولا تحسَّسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسَدوا**».

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الحادي عشر: الحديث المقلوب

الحديث المقلوب: هو إبدال راوٍ براوٍ، أو لفظ بلفظ.

والقلب إما أن يكون في السند، وإما أن يكون في المتن.

أما قلب السند: فمثاله إبدال سالم عن ابن عمر بنافع عن ابن عمر.

وأما قلب المتن: فكما حدث في حديثِ السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله في رواية الإمام مسلم: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا قلب، الصحيح هو: «**رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**».

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الثاني عشر: الحديث المضطرب

الحديث المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم علىٰ وجه، وبعضهم علىٰ وجه آخر مخالف له، ويقع في الإسناد غالبا، وقد يقع في المتن.

كأن يروي بعض الرواة الحديث مرسَلا، والبعض يرويه موصولا.

أو يروي بعض الرواة الحديث موقوفا، والبعض يرويه مرفوعا.

أو يقدِّم البعض فيه، ويؤخِّر البعض الآخر فيه.

أو تَحدث زيادةٌ عند البعض، ونقص عند البعض الآخر.

فكل هذا يسمىٰ بالمضطرب.

ويسمىٰ الحديث مضطربا إذا تساوت الروايتان، وتعذر الجمع بينهما، ولم يمكن الترجيح.

أما إذا ترجحت إحداهما علىٰ الأخرىٰ، فحينئذ لا يسمىٰ الحديث مضطربا.

ومثاله حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: يا رسول الله قد شِبْتَ، قال: «**شيَّبتني هودٌ، وأخواتها**».

قال الدارقطني: «هذا مضطرب فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه علىٰ نحو عشرة أوجه:

فمنهم من رواه مرسَلا.

ومنهم من رواه موصولا.

ومنهم من جعله من مسنَد أبي بكر.

ومنهم من جعله من مسند سعد.

ومنهم من جعله من مسنَد عائشة.

وغير ذلك، لذلك يسمىٰ حديثا مُضْطربا».

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الثالث عشر: الحديث المبْهَم

الحديث المبْهَم: هو ما فيه راوٍ لم يذكر اسمه من الرجال، والنساء.

والإبهام على نوعين:

١- إبهام في السند.

٢- وإبهام في المتن.

ومن أمثلة الإبهام في السند:

أن يقول الراوي: حدثني رجل.

أو يقول: عن فلان عن من سمع فلانا، فأسقط بينهما رجل مبهما، أو يقول: عن أمي، أو عن عمي، أو عن شيخ، وكلهم مبهَمُون غير معروفين.

ومن أمثلة الإبهام في المتن:

أن يقول الراوي: جاء رجل إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أو يقول: سألت امرأة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال أهل العلم: الإبهام في المتن لا يضر، ولا تأثير له في تصحيح الحديث وتضعيفه، ولكن معرفته قد تفيد في فقه الحديث.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الرابعَ عشر: الحديث المتروك

الحديث المتروك: هو الذي انفرد به من اتُّهم بالكذب.

ومثاله: حديث عمَّار، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقنت في الفجر، وكان يكبر يوم عرفة صلاة الغداة، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق.

فهذا الحديث فيه عمرو بن شِمر، وهو متروك الحديث كما قال النسائي، والدَّارقطنيُّ، وغيرهما.

وهنا فائدة:

وهي أن أكثر المحدثين لا يستعملون وصف متروك في التعبير عن ضعف الحديث، وإنما يصفون الراوي بذلك أكثر، فقلما تجدهم يقولون: هذا حديث متروك، وإنما يقولون عن راوٍ ما: متروك الحديث.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الخامسَ عشر: الحديث الموضوع

الحديث الموضوع: هو الحديث المختلَقُ المصنوعُ علىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويسمىٰ بالمكذوب.

وهنا فائدة: وهي كيفية معرفة الحديث الموضوع.

قال أهل العلم: يعرف كون الحديث موضوعا بعدة أمور:

الأول: أن يُقرَّ الواضع بالوضع.

الثاني: أن يحدِّث الراوي عن شيخ، فيُسأل عن مولده فيذكُر تاريخا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هُو، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده.

الثالث: وجود قرينة في الراوي علىٰ الوضع، كأن يكون الراوي رافضيًّا، والحديث في فضائل أهل البيت.

الرابع: وجود قرينة في المروي، كأن يكون الحديث ركيكَ اللفظ، أو مخالفا للحسِّ، أو مخالفا لصريح القرآن.

❁❁❁

أسئلة الدرس

السؤال الأول: عرِّف كل مما يأتي:

الأول: الحديث المدَلَّس.

الثاني: الحديث المرسَل الخفي.

الثالث: الحديث الشاذ.

الرابع: الحديث المنكر.

الخامس: الحديث المعلول

السادس: الحديث المدرَج.

السابع: الحديث المقلوب.

الثامن: الحديث المضطرب.

التاسع: الحديث المبهَم.

العاشر: الحديث المتروك.

الحادي عشر: الحديث الموضوع.

السؤال الثاني: التدليس قسمان، وضح ذلك.

السؤال الثالث: ما الفرق بين المرسَل الخفي، والمدلَّس؟

السؤال الرابع: ينقسم كل من المدرج والمقلوب قسمين، وضح ذلك.

السؤال الخامس: متىٰ يسمىٰ الحديث مضطربًا؟

السؤال السادس: ينقسم الإبهام نوعين، وضح ذلك.

السؤال السابع: ما معنىٰ المتروك عند المحدثين؟

السؤال الثامن: كيف يُعرف الحديث الموضوع؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاة، وسلامًا علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس الخامس من دروس كتاب «**المختصَر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

في هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ أنواع السند، وما يتعلق به.

قال المصنف عفا الله عنه:

الباب الثاني: السند والمتن

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: أنواع السند، وما يتعلق به.

الفصل الثاني: أنواع المتن، وما يتعلق به.

هذا مجمل ما سيأتي في الباب الثاني.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الباب الثاني: السند والمتن

ينقسم أي حديث قسمين:

القسم الأول: السند.

القسم الثاني: المتن.

أما السند: فهو الإخبار عن طريق المتن، ويشتمل علىٰ شيئين:

الأول: الرجال.

الثاني: أدوات الأداء، مثل حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وعن، وقال.

وأما المتن: فهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

ومثال ذلك: لو قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا عبد الله بن مَسلَمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**العبد إذا نصح سيد، وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين**».

فالسند: من هذا الحديث يبدأ من قول البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا عبد الله، وينتهي إلىٰ قوله: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال.

وأما المتن: فيبدأ من كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وينتهي عند آخره.

ثم شرع المصنف عفا الله عنه يفصل ما أجمله، فقال:

الفصل الأول: أنواع السند وما يتعلق به

ينقسم السند عدة أنواع كل نوع منها يطلق علىٰ السند إذا طرأ عليه، وهي:

الأول: السند العالي، والنازل.

الثاني: الحديث المسلسل.

الثالث: الحديث المعنعن، والمؤنن.

الرابع: رواية الأقران، والمُدَبَّج.

الخامس: المُؤتلِف، والمختلِف من الأسماء والأنساب، وما يلتحق بها.

السادس: المتفق، والمفتَرِق من الأسماء، والأنساب، ونحوها.

وفيما يلي سيأتي إن شاء الله تعالىٰ بيان كل نوع من هذه الأنواع.

أما النوع الأول: وهو السند العالي، والنازل.

فالسند العالي: هو الذي قلَّ عدد رجاله بالنسبة إلىٰ سند آخر يَرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

وأما السند النازل: فهو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلىٰ سند آخر يَرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

يعني لو أن حديثا رواه الإمام البخاري، ورواه الإمام مسلم، وبين الإمام البخاري، والنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثلاثة رجال.

وبين الإمام مسلم، والنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعة رجال، فإسناد الإمام البخاري إسناد عالٍ بالنسبة إلىٰ إسناد الإمام مسلم، لماذا؟

لأن الوسائط بين الإمام البخاري، والنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثلاثة بينما الوسائط بين الإمام مسلم والنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعة.

والمحدثون يتناولون العلو، والنزول من حيث الاشتراك في طبقة واحدة، فإن كان الراوي أنزلَ في الطبقة من راوٍ آخر فلا يعتنون بهذا؛ لأن نزول هذا الراوي عن ذاك ظاهر جدا في هذه الحال.

ومثال ذلك: لو روىٰ إمام من أئمة الحديث حديثًا بإسنادين أحدهما عال والآخر نازل، فهذا يتناوله المحدِّثون بالدراسة.

يعني لو أن مثلا الإمام البخاري روىٰ حديثا بإسنادين:

أحدهما: بينه، وبين النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثلاثة رجال.

والآخر: بينه، وبين النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعة رجال.

فهذا الذي يعتني به المحدثون، كذلك لو كان الإمامان في طبقة واحدة، أما إن كان في طبقتين مختلفتين، فهذا لا يعتني به المحدثون.

يعني مثلا الإمام البخاري روىٰ حديثا، والإمام البيهقي روىٰ نفس الحديث بإسناد آخر، فلا شك أن إسناد الإمام البخاري أعلىٰ من إسناد الإمام البيهقي، فهذا لا يتناوله المحدثون بالدراسة.

إذن لا بد في السند العالي، والنازل أن يكون الراويان في طبقة واحدة.

وهنا فائدة: وهي أن العلو نوعان:

الأول: علو مطلَق.

الثاني: علو نسبي.

أما **العلو المطلَق** فهو الذي تقدم.

وأما **العلو النسبي** فهو قلة عدد رواة السند بالنسبة لإمام، أو كتاب آخر.

ومثاله: أن يَروي اثنان من طبقة واحدة حديثا عن شيخ، أحدهما يرويه بسند أعلىٰ من الآخر.

أو أن يروي اثنان من طبقة واحدة كتابا، أحدهما يرويه بسند أعلىٰ من الآخر.

يعني مثلًا الإمام البخاري والإمام مسلم اشتركا في حديث عن شيخ واحد، ولكن إسناد أحدهما أعلىٰ من الآخر، فهذا يسمىٰ بالعلو النسبي، بالنسبة إلىٰ إمام.

أو مثلًا: راويان يرويان كتابًا واحدًا إسناد أحدهما أعلىٰ من الآخر، فهذا علو نسبي، بالنسبة إلىٰ كتاب.

هنا فائدة أخرى: لماذا الإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل؟

قال أهل العلم: لأن الإسناد العالي أقرب إلىٰ الصحة، وذلك لقلة الوسائط، فكلما كانت الوسائط أقل قلَّت مظِنة الخطأ، وكلما قلَّ السند كثرت مظنة الخطأ.

وهنا فائدة: وهي متى يكون النزول أولى من العلو؟

قال أهل العلم: إن كان في النزول مزيَّة ليستْ في العلو كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد حينئذ في أن النزول أولىٰ.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الثاني: الحديث المسلسل

الحديث المسلسل: هو تتابع رجال الإسناد، وتواردهم فيه واحدا بعد واحد علىٰ صفة، أو حال واحدة.

يعني كل رجال السند يتتابعون علىٰ صفة واحدة، كأن يقول الجميع: حدثنا، أو يقول الجميع: حدثنا فلان وهو يضحك، فهنا الحديث يسمىٰ **بالحديث المسلسل**.

وينقسم الحديث المسلسل قسمين:

أحدهما: ما يكون صفة للرواية، والتحمل.

ومثاله: المسلسل بسمعت فلانا قال: سمعت فلانا، إلىٰ آخر الإسناد، أو يتسلسل بحدثنا، أو أخبرنا إلىٰ آخره.

ومن ذلك: أخبرنا والله فلان قال: أخبرنا، والله فلان إلىٰ آخره، فالصفة واحدة إلىٰ نهاية السند.

أما القسم الثاني: فهو ما يكون صفة للرواة، أو حال لهم.

ومنه حديث: «**اللهم أعنّي علىٰ ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك**»، فهذا مسلسل بقولهم: «**إني أحبك، فقل**»، فكل راوٍ قبل أن يروي هذا الحديث يقول: «**إني أحبك فقل، اللهم أعنّي علىٰ ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك**».

ومن أمثلة الحديث المسلسل: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: شبّك بيدي أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال: «**خلق الله الأرض يوم السبت**»، فكل راوٍ عندما يروي هذا الحديث يقوم بتشبيك يد من يحدِّثه به.

وهنا فائدة:

وهي أنه قلما تسلم المسلسلات من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن.

يعني قد يكون المتن صحيحا، ولكن الإسناد المسلسل ضعيف.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الثالث: الحديث المعنعن والمؤنن

أما الحديث المعنعن، فهو قول الراوي فلان عن فلان بلفظ: «**عن**» من غير بيان للحديث، والإخبار، والسماع.

ويشترط في حمل عنعنة المعاصر علىٰ السماع ثبوت لقاء الشيخ، والراوي عنه.

يعني حتىٰ يكون الحديث المعنعن صحيحا لا بد أن تثبت اللقيا بين الشيخ والراوي عنه، ولو مرة واحدة، وذلك ليحصل الأمن في باقي العنعنة عن كونه من المرسل الخفي.

وأما **الحديث المؤنن** فهو الذي يقال في سنده: فلان أن فلانا.

إذن **الحديث المعنعن** في سنده عن فلان عن فلان عن فلان.

وأما **الحديث المؤنن** ففي سنده فلان أن فلانا أن فلانا إلىٰ آخر السند.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الرابع: رواية الأقران والمُدبّج

رواية الأقران: هم المتقاربون في السن والإسناد، كأن يشترك اثنان في طبقة واحدة من الزمن، أو في الرواية عن شيخ واحد.

وتنقسم رواية القرين عن القرين قسمين:

الأول: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، وهذا يسمىٰ **بالمُدبَّج**.

ومثاله في الصحابة: عائشة، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روىٰ كل واحد منهما عن الآخر، فهذا يسمىٰ بالمُدبَّج.

ومثاله في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبدالعزيز عن الزهري.

ومثاله في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

ومثاله في أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المَديني، ورواية علي بن المديني عن أحمد بن حنبل.

أما القسم الثاني: فهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم، فهذا يسمىٰ **بغير المدبَّج**.

ومثاله: رواية سليمان التيمي عن مِسعَر وهما قرينان، ولا نعلم لمسعر رواية

عن التيمي.

وقد اهتم المحدثون بدراسة رواية الأقران؛ لئلا يُتوهم، وقوع سقط، أو تكرار في الإسناد، فالأقران يروون غالبا عن شيخ واحد، فإذا وقع في سند الرواية أحدهم عن الآخر فقد يظن الباحث أن هذا تصحيف، فاذا عُلم أن أحدهما روىٰ عن الآخر زال الإشكال.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الخامس: المتفق والمفترِق

المتفق والمفترِق: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطًّا ولفظا، وتختلف أشخاصهم، كأن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم.

أو تتفق أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم.

أو تتفق كنياتهم، ونسبتهم.

وتتفق أسماؤهم، وأسماء آبائهم، ونسبتهم.

ومن أمثلة ذلك:

أن ستة من الرواة اسمهم الخليل بن أحمد.

كذلك أربعة من الرواة في عصر واحد اسمهم أحمد بن جعفر بن حمدان.

كذلك أربعة من الرواة اسمهم صالح بن أبي صالح.

كذلك يوجد ثلاثة من الرواة اسمهم أبو بكر بن عياش.

فهذا من المتفق والمفترق، الأسماء واحدة، ولكن الأشخاص مختلفة.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

السادس: المؤتلِف والمختلِف

المؤتلِف والمختلِف: هو ما يأتلف -أي ما يتفق- في الخط صورته، وتختلف في اللفظ والنطق صيغته، أي الكتابة واحدة، ولكن عند النطق تختلف الصيغة ومنه:

سلَّام، وسلَام.

وعُمارة، وعِمارة.

وكُرَيْز، وكَرِيز.

وحِزام، وحَرام.

والسَّفْر، والسَّفَر.

وعِسْل، وعَسَل.

وسُلَيْم، وسَلِيم.

فكل هذا من المؤتَلف والمختَلف؛ الكتابة واحدة، ولكن النطق يختلف.

وهنا فائدة: وهي الفرق بين المتفِق والمفترِق، وبين المؤتلِف والمختلِف.

أما المتفِق والمفترِق فهو ما اتفق في الاسم، واختلف في الشخص.

وأما المؤتلِف والمختلِف فهو ما اتفق في الخط والكتابة، واختلف في النطق.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: ضع علامة «صح» أمام العبارة الصحيحة، وعلامة «خطأ» أمام العبارة الخاطئة:

الأولى: السند هو الإخبار عن طريق المتن.

الثانية: المتن هو ما ينتهي إليه غاية الإسناد من الكلام.

الثالثة: العلو النسبي هو قلة عدد رواة السند بالنسبة لإمام، أو كتاب آخر.

الرابعة: الحديث المسلسل هو تتابع رجال الإسناد، وتواردهم فيه واحدا بعد واحد علىٰ صفة، أو حالة واحدة.

الخامسة: المتفق والمفترق هو ما تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ، والنطق صيغته.

السؤال الثاني: ما الفرق بين السند العالي، والسند النازل؟

السؤال الثالث: ما معنىٰ المسلسل عند المحدِّثين؟

السؤال الرابع: ما هي أقسام رواية القرين عن القرين؟

السؤال الخامس: ما الفرق بين المتفق والمفترق، وبين المؤتلف والمختلف؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس السادس من دروس كتاب «**المختَصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

في هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ أنواع المتن، وما يتعلق به.

قال المصنف عفا الله عنه:

الفصل الثاني: أنواع المتن وما يتعلق به

عرفنا قبل ذلك أن كل حديث يشتمل علىٰ سند، ومتن.

والسند: يشتمل علىٰ رجال السند، وأدوات الأداء، مثل: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا.

وأما المتن: فهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

والمتن ينقسم عدة أنواع، كل نوع منها يطلق علىٰ المتن إذا طرأ عليه وهي: الحديث القدسي، والحديث المرفوع، والحديث الموقوف، والحديث المقطوع، والحديث المسنَد، والحديث المتصِل، والاعتبار، والمتابِع، والشاهد، والناسخ، والمنسوخ.

أما النوع الأول: وهو الحديث القدسي

الحديث القدسي: هو ما أضافه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ ربه عَزَّوَجَلَّ، ويسمىٰ بالحديث الإلهي، والحديث الرباني.

ويروى الحديث القدسي بأحد ثلاث صيغ:

الأولى: أن يقول الراوي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما روىٰ عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

الثانية: أن يقول الراوي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه عَزَّوَجَلَّ.

الثالثة: أن يقول الراوي: قال الله تعالىٰ فيما رواه عنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهنا فائدة: وهي الفرق بين الحديث القدسي، والقرآن.

يمكن التفريق بين الحديث القدسي، والقرآن من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: القرآن لفظه معجِز، أما الحديث القدسي فلفظه غير معجِز.

يعني تحدىٰ الله عَزَّوَجَلَّ الناس أن يأتوا بمثل القرآن، ولم يتحداهم أن يأتوا بمثل الحديث القدسي.

أما الوجه الثاني: فهو أن القرآن متعبَّد بتلاوته، وأما الحديث القُدُسي فغير متعبَّد بتلاوته؛ من قرأ حرفا من القرآن فله به عشر حسنات بخلاف الحديث القدسي.

أما الوجه الثالث: فهو أن القرآن جاءنا عن طريق التواتر بخلاف الحديث القدسي ففيه الضعيف، والصحيح، والحسن.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الثاني: الحديث المرفوع

الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلىٰ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة، ولا يقع عند إطلاقه علىٰ غير ذلك.

أي لا يطلق علىٰ الحديث المرفوع إلا إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وينقسم الحديث المرفوع ستة أنواع:

الأول: مرفوع حقيقي: وهو الذي تقدم تعريفه.

الثاني: مرفوع حكمي: وهو أن يخبر الصحابي عن شيء لا يُعرف بالرأي كالأمور الغيبية، وقصص الأنبياء، ويشترط في الصحابي أن يكون غير معروف بالأخذ من كتب أهل الكتاب، وهم اليهود، والنصارىٰ، فإن كان الصحابي معروفا بالأخذ من كتب أهل الكتاب، فلا يسمىٰ حديثه مرفوعا حكما.

الثالث: مرفوع قولي: وهو أن يقول الصحابي: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، وكذا.

النوع الرابع: مرفوع فعلي: وهو أن يقول الصحابي: فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا.

الخامس: مرفوع تقريري: وهو أن يقول الصحابي: فُعِل بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا، ولم ينكره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

السادس: مرفوع وصفي: وهو أن يذكر الصحابي وصفا خَلْقيا، أو خُلُقيا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الثالث: الحديث الموقوف

الحديث الموقوف: هو ما يُروىٰ عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أقوالهم، أو أفعالهم، أو تقريراتهم، فيوقف عليهم، ولا يُتجاوز به إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنه:

أن يقول الراوي: قال الصحابي الفلاني كذا وكذا.

أو يقول: فعل الصحابي الفلاني كذا وكذا.

أو يقول: فعل، أو فعلت كذا وكذا بحضرة أحد الصحابة، ولم يُنكر عليّ.

فهذا كله يسمىٰ **بالحديث الموقوف**.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الرابع: الحديث المقطوع

الحديث المقطوع: هو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم، أو أفعالهم، ومنه: أن يقول الراوي: قال التابعي الفلاني: كذا وكذا، أو يقول: فعل التابعي الفلاني كذا وكذا، فهذا يسمىٰ بالحديث المقطوع.

وهنا فائدة: ما الفرق بين الحديث المقطوع، والحديث المنقطع؟

قال أهل العلم: الحديث المقطوع من مباحث المتن.

أما المنقطع فهو من مباحث السند، وهو ضد المتصل.

وهنا فائدة أخرى: وهي هل وصف الحديث بكونه مرفوعا، أو موقوفا، أو مقطوعا يؤثر في تصحيح الحديث، أو تضعيفه؟

قال أهل العلم: وصف الحديث بكونه مرفوعا، أو موقوفا، أو مقطوعا لا تأثير له في تصحيح الحديث أو تضعيفه، فقد تكون الأحاديث المرفوعة، أو الموقوفة، أو المقطوعة صحيحة، وقد تكون ضعيفة.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الخامس: الحديث المسنَد

الحديث المسنَد: هو ما يرفعه الصحابي إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسندٍ ظاهِرُه الاتصال.

مثاله: ما رواه البخاري في صحيحه أنه قال: حدثنا زهير قال: حدثنا ابن فُضيل عن عُمارة عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كلمتان خفيفتان علىٰ اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلىٰ الرحمن، سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده**».

فهذا الحديث يسمىٰ حديثا مسنَدًا؛ لأن سنده متصل من أوله إلىٰ آخره، ورفعه

الصحابي، وهو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهنا فائدة: وهي أن الحديث لا يسمىٰ مسنَدا حتىٰ تجتمع فيه صفتا اتصال السند، ورفعه إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يعني لا بد أن يكون متصل السند، ومرفوعا إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن كان السند متصلا إلا أن الحديث موقوف أو مقطوع، فلا يسمىٰ مسندًا، وإن كان الحديث مرفوعا والسند منقطعا، فلا يسمىٰ مسندا.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

السادس: الحديث المتصل

وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتىٰ ينتهي إلىٰ منتهاه.

وقد يكون الحديث المتصل مرفوعا، أو موقوفا.

مثال المتصل المرفوع:

ما رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الذي تفوته صلاة العصر كأنما وُتِرَ أهلَه، ومالَه**» أي فقد أهلَه، ومالَه.

هذا فيه ترهيب من ترك صلاة العصر.

ومثال المتصل الموقوف:

ما رواه مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «**من أسلَف سلفا فلا يشترط إلا قضاءه**».

فهذان الحديثان متصلان؛ لأن كل راوٍ من رواته سمع ممن روىٰ عنه.

وهنا فائدة: وهي الفرق بين الحديث المتصل، والحديث المسنَد.

قال أهل العلم: كل حديث مسنَد متصِل، وليس كل حديث متصِل مسنَدا.

فالمسند يشمل المتصل؛ لأن المتصل قد يكون موقوفا، أو مرفوعا، أو مقطوعا،

والمسند لا بد أن يكون مرفوعا مع الاتصال.

وهنا فائدة أخرى: هل يقال للحديث المقطوع متصل؟

قال أهل العلم: لا خلاف في أن الحديث المقطوع يدخل تحت الحديث المتصل، **لكن الجمهور قالوا**: لا يقال له موصول، أو متصل مطلقا، بل ينبغي أن يقيد، **فيقال مثلا**: هذا متصل إلىٰ سعيد بن المسيَّب، أو إلىٰ الزهري، أو إلىٰ مالك.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

السابع: الاعتبار والمتابع والشاهد

الاعتبار: هو تتبع رواية راوٍ؛ ليعرف هل شاركه في هذا الحديث غيره فرواه عن شيخه، أو لا؟، فإن لم يكن فينظر، هل تابع أحد شيخه فرواه عن من روىٰ عنه، أو لا؟ وهكذا إلىٰ آخر السند.

وأما **المتابع** فهو أن يوافق الراوي غيره في اللفظ والمعنىٰ من طريق نفس الصحابي.

يعني حديث واحد رواه أحد الصحابة، ثم رواه عنه جماعة، فهذا يسمىٰ **بالمتابع**.

أما **الشاهد** فهو أن يوافق الراوي غيره في اللفظ والمعنىٰ، أو في المعنىٰ فقط من طريق صحابي آخر.

يعني حديث واحد رواه صحابيان، ثم رواه عن كل صحابي جماعة، فهذا يسمىٰ **بالشاهد**.

وهنا فائدة: وهي أقسام المتابعة.

المتابعة تنقسم قسمين:

القسم الأول: متابعة تامة.

القسم الثاني: متابعة قاصرة.

أما المتابعة التامة: فهي التي تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راوٍ آخر عن شيخه.

مثلا: روىٰ راويان عن شيخ واحد حديثا، فهذه تسمىٰ متابعة تامة.

أما القسم الثاني: وهو المتابعة القاصرة، فهي التي تحصل لشيخ الراوي بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ شيخه، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي.

وهنا فائدة: وهي هل تطلق المتابعة على الشاهد، والعكس؟

فرق جمهور المحدِّثين بين المتابَعة، والشاهد:

فالمتابعة: تختص بالرواية عن نفس الصحابي.

والشاهد: يختص بالرواية عن غيره.

وقد تطلق المتابعة علىٰ الشاهد وبالعكس، والأمر في هذا سهل؛ لأن المقصود التقوية، وهي حاصلة بكل منهما.

وهنا عدة أمثلة:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتىٰ تروا الهلال، ولا تُفطروا حتىٰ تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّة ثلاثين**».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ظن قوم أن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفرد به عن مالك، ولكن وجدنا للشافعي متابعا، وهو عبد الله بن مَسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك، فهذه متابعة تامة.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا عبد الله بن مَسلمة، قال: حدثنا مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر رمضان فقال: «**لا تصوموا حتىٰ تروا الهلال، ولا تُفطروا حتىٰ تروه، فإنْ غُم عليكم فاقدُروا له**».

فهذه **متابعة تامة** للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن عبد الله بن مَسلَمة روىٰ الحديث عن مالك، وهو شيخ الشافعي بنفس السند، والمتن.

وله **متابعة قاصرة** في صحيح ابن خُزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه

محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «**فإن غُمَّ عليكم فأكملوا ثلاثين**».

وله أيضًا **متابعة قاصرة** رواها الإمام مسلم في صحيحه؛ لأن الموافقة للشافعي وقعت في رواية الحديث عن من فوق شيخه، وهو هنا الصحابي ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وكذلك هذا الحديث له شاهد باللفظ، وشاهد بالمعنى:

أما الشاهد باللفظ: فما رواه النَّسَائي من رواية محمد بن حُنين، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّة ثلاثين**».

وأما الشاهد بالمعنى: فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُبِّيَ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

فهذا الحديثان يوافقان حديث الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، لكنهما من حديث صحابي آخر، فكل منهما شاهد لحديث الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم قال المؤلف عفا الله عنه:

الثامن: الناسخ والمنسوخ

النسخ: هو رفع الحكم الثابت بخطاب متأخِّر عنه.

والناسخ: ما يدل علىٰ الرفع المذكور.

ومعنى هذا: أن يثبت حكم بطريق شرعي، ثم يأتي حكم آخر متأخِّر عنه فيرفعه، فلا يعمل بالمتقدِّم، وإنما يُعمل بالمتأخر.

ومثال ذلك: نسخ عدد الرَّضعات المحرمات من عشرة إلىٰ خمسة.

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم نُسخن بخمس معلومات**».

فالناسخ هنا هو الخمس رضعات، والمنسوخ هو العشر رضعات.

وقال أهل العلم: لا يقال بالنسخ إلا إذا توفر شرطان:

الأول: عدم إمكان الجمع بين النصين، فإذا أمكن الجمع بين النصين، فحينئذ لا يقال بالنسخ.

الشرط الثاني: معرفة المتقدِّم من المتأخر، فإن لم نعرف المتقدم من المتأخر فلا يقال بالنسخ.

وهنا فائدة: وهي كيفية معرفة تأخر الناسخ.

قال أهل العلم: لمعرفة تأخر الناسخ طرق خمسة:

الطريق الأولى: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما في قوله: «**نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها**»، فهذا نص بالنسخ.

أما الطريق الثانية: فهي أن يذكر الراوي تاريخ سماعه، ويكون المنسوخ معلوما متقدِّما.

مثال: أن يقول الراوي: سمعتُ عام الفتح كذا وكذا، ثم يقول: سمعتُ في حجة الوداع كذا وكذا، فما كان في حجة الوداع يكون ناسخا لما في عام الفتح، وذلك لتأخره عنه إذا لم يمكن الجمع بينهما.

وأما الطريق الثالثة: فهي أن تجمع الأمة علىٰ أن هذا الحكم منسوخ، وأن ناسخه متأخِّر.

الطريق الرابعة: أن ينقُل الراوي الناسخ والمنسوخ، كما في حديث سَلَمة قال: «**رخَّص رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عام أوطاس في المُتْعة ثلاثا، ثم نهىٰ عنها**»، عام أوطاس هو عام الفتح.

والمراد بالمتعة: نكاح المتعة، أن يتزوج الرجل امرأة أياما، ثم يطلقها، هذا أبيح في وقت، ثم نهىٰ عنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما الطريق الخامسة: فهو أن يكون راوي أحد الخبرين أسلم في آخر حياة النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والآخر لم يصحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أول الإسلام.

كما في حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: يا نبي الله ما ترىٰ في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هل هو إلا مضغة منه**».

فهذا الحديث ينص علىٰ عدم الوضوء من مس الذكر، ولكنه منسوخ، لماذا؟

لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من أفضىٰ بيده إلىٰ ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء**».

قال العلماء: أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أسلم قبل وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعد وفاة طَلْق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبهذا يكون حديث أبي هريرة ناسخا لحديث طلق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيعمل بحديث أبي هريرة؛ لأنه ناسخ، ولا يعمل بحديث طَلْق؛ لأنه منسوخ.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: عرِّف كلا مما يأتي:

الأول: الحديث القدسي.

الثاني: الحديث المرفوع.

الثالث: الحديث الموقوف.

الرابع: الحديث المقطوع.

الخامس: الحديث المسنَد.

السادس: الحديث المتصل.

السابع: الاعتبار والمتابع والشاهد.

الثامن: الناسخ والمنسوخ.

السؤال الثاني: ما الفرق بين الحديث القدسي، والقرآن؟

السؤال الثالث: ما الفرق بين الحديث المقطوع، والحديث المنقطع؟

السؤال الرابع: متىٰ يسمىٰ الحديث مسنَدا؟

السؤال الخامس: ما الفرق بين الحديث المتصل، والحديث المسند؟

السؤال السادس: ما الفرق بين المتابعة القاصرة، والمتابعة التامة؟

السؤال السابع: ما هي شروط النسخ؟

نكتفي بهذا القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا علىٰ سيد المرسلين نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مرحبًا بكم أيها الإخوة المؤمنون، وأيتها الأخوات المؤمنات في هذه الدورة العلمية المباركة، وهذا هو الدرس السابع والأخير من دروس كتاب «**المختصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

وفي هذا الدرس نتعرف إن شاء الله تعالىٰ علىٰ مراتب تحمل وأداء الحديث، ومعرفة الصحابي والتابعي والمخَضرَم، والجرح والتعديل، والألقاب.

قال المصنف عفا الله عنه:

الخاتمة

وتشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: مراتب تحمل، وأداء الحديث.

الفصل الثاني: معرفة الصحابي، والتابعي، والمخضرَم.

الفصل الثالث: الجرح، والتعديل.

الفصل الرابع: الألقاب.

هذا مجمل ما جاء في الخاتمة، ثم شرع يفصل ذلك، فقال:

الفصل الأول: مراتب تحمل وأداء الحديث

اعلم - رحمني الله وإياك - أن مراتب تحمل الحديث، وأخذه عن الشيوخ عند معظم المحدثين ثمانية:

المرتبة الأولى: السماع من لفظ الشيخ للحديث.

فهذه أعلىٰ المراتب، وعند الأداء يقول: سمعت، أو: حدثني.

وتجوز الرواية بهذه المرتبة بلا خلاف بين المحدثين.

أما المرتبة الثانية: فهي القراءة على الشيخ، وتسمىٰ بالعَرْض.

وعند الأداء يقول: قرأت علىٰ فلان، أو: قُرِئَ عليه، وأنا أسمع فأقر به.

وهذه المرتبة تجوز الرواية بها بلا خلاف بين المحدِّثين.

وأما المرتبة الثالثة: فهي الإجازة.

كأن يقول إما بخطه ولفظه، أو بأحدهما: أجزت لك، أو: أجزت لكم، أو لفلان صحيح البخاري.

أو يقول: ارو جميع هذه الكتب عني، فإنها سمَعَاتي من الشيوخ المكتوبة عنهم.

ومثاله: ما يقوله أهل العلم الآن: أجزتُ فلانا بجميع مروياتي، أو: أجزت فلانا بجميع كتبي.

فهذه تسمىٰ بالإجازة، وتجوز الرواية بهذه المرتبة عند جمهور المحدثين.

أما المرتبة الرابعة: فهي المناوَلة.

وهي أن يعطي الشيخ الطالب تصنيفا له، أو أصلا من سماعه علىٰ جهة التمليك له بالهبة، أو بالبيع، أو ما يقوم مقامهما، قائلا له: هذا من تصنيفي أو نظمي، أو سماعي، أو روايتي عن فلان، أو عن اثنين أو أكثر، وأنا عالم بما فيه فاروِه، أو: حدِّث به عني، ونحو ذلك مما هو بمعنىٰ الإجازة، أو يعطيه من غير أن يقرنه بالإجازة يقول: خذ هذا الكتاب.

وعند الأداء يقول: ناولني، أو: ناولني وأجاز لي، أو: حدثنا مناولة، أو: أخبرنا مناولة.

وتجوز الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة وهي أدنىٰ مرتبة من السماع، والقراءة علىٰ الشيخ.

وأما المناولة المجردة عن الإجازة فلا تجوز الرواية بها علىٰ الصحيح.

وأما المرتبة الخامسة: فهي الكتابة.

وهي أن يكتب الشيخ مروياته للطالب سواء كان حاضرا أو غائبا، وسواء أن يجيزه بروايتها، كأن يقول: أجزتك بما كتبت لك، أو لا يجيزه.

وعند الأداء يقول: كتب إلي فلان، أو حدثني فلان كتابة، أو أخبرني فلان كتابة.

وتجوز الرواية بالكتابة المقرونة بالإجازة، وهي مثل المناولة المقرونة بالإجازة.

وأما الكتابة المجردة عن الإجازة، كأن يكتب له مروياته، فالصحيح الجواز عند أهل الحديث، وذلك لإشعارها بمعنىٰ الإجازة.

وأما المرتبة السادسة: فهي الإعلام.

وهي أن يخبر الشيخ الطالب بشيء من مرويه من غير إذن له في روايته عنه.

وعند الأداء يقول: أعلمني شيخي بكذا، يقول: أنا سمعت هذه الأحاديث عن فلان، ولم يأذن له في الرواية.

ولا تجوز الرواية بهذه المرتبة علىٰ الصحيح عند المحدثين؛ لأنه قد يُعلِم الشيخ أن هذا الحديث روايته لكن لا يجوِّز روايته؛ لخلل فيه؛ فالشيخ قد يخبر فلانا أنه سمع هذه الأحاديث من فلان، ولكن لا يريد أن يرويه عنه.

أما المرتبة السابعة: فهي الوصية.

وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره للطالب بالكتاب، أو نحوه من مروياته.

وعند الأداء يقول: أوصىٰ إلي فلان بكذا، أو: حدثني فلان وصية.

ولا تجوز الرواية بهذه المرتبة علىٰ الصحيح عند المحدثين.

وأما المرتبة الثامنة والأخيرة: فهي الوِجادة.

وهي أن يجد الطالب كتابا بخط شيخ يعرفه، وليس له سماع أو إجازة منه.

وعند الأداء يقول: وجدت بخط فلان، أو: قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد، والمتن.

ولا تجوز الرواية بهذه المرتبة؛ لأنها من باب المنقطع.

وهنا فائدة: هل يجوز لمن تحمَّل حديثا أن يؤديه بغير الطريق التي تحمل بها؟

قال أهل العلم: يجوز لمن تحمَّل حديثا بأي طريق من طرق التحمل السابقة أن يؤدي بها، أو بغيرها من الطرق، لكن يجب بيان طريق تحمله في الأداء.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الفصل الثاني: معرفة الصحابي والتابعي والمخضرَم

أما الصحابي: فهو من لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنا به ومات علىٰ الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح.

يعني كل من لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنا به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومات علىٰ الإسلام، فهو من الصحابة ولو ارتد بعد وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم عاد إلىٰ الإسلام قبل أن يموت.

أما مَن لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كافرا، ثم أسلم بعد موته، فلا يسمىٰ صحابيا، وإنما يسمىٰ تابعيا، **مثل:** التَّنُّوخي رسول هِرَقْل، لقي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كافرا، وأسلم بعد وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنا، ثم ارتدَّ ومات علىٰ الكفر لا يسمىٰ صحابيا، كعُبيد الله بن جحش، وابن خَطَل، فإنهما ارتدا، وماتا علىٰ الردة.

وممن لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنا، ثم ارتد بعد وفاته، ثم عاد إلىٰ الإسلام الأشعث بن قيس، وهو من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأما التابعي: فهو من لقي الصحابي، ومات علىٰ الإسلام ولو تخللت ردة.

وأما المخضْرَم: فهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يرَ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

واختلف المحدِّثون في إلحاقه بأي القسمين، والصحيح أنه معدود في كبار التابعين، سواء عُرف أنه كان مسلما في زمن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كالنجاشي، أم لا.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

الفصل الثالث: الجرح والتعديل

الجرح: هو وصف الراوي بما يسقط عدالته، أو يخل بحفظه، وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته، والحكم عليه بالرَّد، فتكون ضعيفة أو موضوعة.

وأما التعديل: فهو وصف الراوي بصفة، أو صفات تزكيه، وتظهر أو تثبت عدالته، ويسمىٰ أيضًا التوثيق، والتزكية.

وهنا فائدة: أيهما يقدم عند التعارض: الجرح، أو التعديل؟

قال جمهور المحدثين: إذا اجتمع في الراوي جرح مفسَّر -أي مبيَّن- وتعديل، فإن الجرح يُقدم، ولو كان عدد الجارح أقل من المعدِّل، لأن مع الجارح زيادة علم.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

مراتب التعديل

مراتب التعديل عند المُحدِّثين ستة:

الأولى: مرتبة الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وهي أعلاها شرفا.

الثانية: ما جاء التعديل فيها بما يدل علىٰ المبالغة، أو عبَّر بأفعل التفضيل، كقولهم: أوثق الناس، و: أثبت الناس، و: أضبط الناس، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: إذا كرر لفظ التوثيق، كقولهم: ثَبْت حجة، أو: ثبت حافظ، أو: ثقة ثَبْت، أو نحو ذلك.

المرتبة الرابعة: من انفرد فيه بصيغة دالة علىٰ التوثيق، كقولهم: ثقة أو: ثَبْت، أو: متقِن.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، أو: لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو نحو ذلك.

المرتبة السادسة: ما أَشعر بالقُرب من التجريح، وهي أدنىٰ المراتب، كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو: شيخ أو: يُروىٰ حديثه، ونحو ذلك.

قال أهل العلم: الحُكم في أهل هذه المراتب أنه يُحتج بالأربعة الأولىٰ منها.

وأما التي بعدها فإنه لا يُحتج بأحد من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تُشْعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم، ويُختَبر.

وبعض أهل العلم يكتب حديث أهل المرتبة السادسة للاعتبار دون اختبار ضبطهم، وذلك لوضوح أمرهم.

ثم قال المصنف عفا الله عنه:

مراتب التجريح

مراتب التجريح عند المحدِّثين ستة:

الأولى: هي أسهل مراتب التجريح، كقولهم: فيه مقال، أو: أدنىٰ مقال، أو: يُنكَر مرة، ويُعرَف مرة، أو: ليس بذاك.

المرتبة الثانية: هي كقولهم: فلان لا يُحتج به، أو: ضعَّفوه، أو: مضطرب الحديث، أو: له ما يُنكر، أو: حديثه منكر.

ويُعتبر بحديث أهل هاتين المرتبتين، أي يُخرَّج الحديث للاعتبار، وهو البحث عن روايات تقويه، وذلك حتىٰ يصير بها حجة.

أما المرتبة الثالثة: فهي كقولهم: فلان رُدَّ حديثه، أو: مردود الحديث، أو: ضعيف جدا، وهذه المرتبة أسوأ مما تقدم.

المرتبة الرابعة: هي كقولهم: فلان يسرق الحديث، أو: فلان متهم بالكذب، أو الوضع.

والمرتبة الخامسة: هي كقولهم: الدجال، أو: الكذَّاب، أو: الوضَّاع.

المرتبة السادسة: ما يدل علىٰ المبالغة، كأكذب الناس، أو: إليه المنتهىٰ في الكذب.

وحكم هذه المراتب الأربع الأخيرة: أنه لا يُحتج بواحد من أهلها، ولا يُستشهد به، ولا يُعتبر به.

ثم ختم المصنف عفا الله عنه كتابه بـ

الفصل الرابع: الألقاب

الألقاب المتعلقة بعلم مصطلح الحديث ثلاثة أقسام:

الأول: ألقاب متون الحديث.

الثاني: ألقاب أهل الحديث.

الثالث: ألقاب كتب الحديث.

أما القسم الأول، وهو ألقاب متون الحديث.

فمنها الحديث: وهو ما أُضيف إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

ومنها الخبر: وهو ما أُضيف إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو غيره، وهو أعم من الحديث.

وأما الأثر: فهو ما أضيف إلىٰ غير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كالصحابة، والتابعين، ومن بعدهم.

وقد يطلق الأثر علىٰ الحديث النبوي المنسوب إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد تطلق هذه المصطلحات الثلاثة، ويراد بها معنىٰ واحد.

ومن ألقاب متون الحديث: الإسرائيليات، وهي ما جاء عن بني إسرائيل، وأُخذ عنهم، سواء كان عن كتبهم، أو عن أفواههم وسواء صرح الراوي بأنه مأخوذ عنهم، أو لم يصرِّح.

وأما القسم الثاني فهو ألقاب أهل الحديث.

ومنها المسنِد: وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم بالحديث، أو لا.

ومنها المُحَدِّث: وهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة، واطلع علىٰ كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتىٰ عُرف فيه حفظه، واشتُهر فيه ضبطه، وهو أرفع رُتبة من المسنِد.

ومن ألقاب أهل الحديث الحافظ: وهو من عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها.

وهو أرفع رتبة من المحدِّث، وكان السلف لا يفرِّقون بين المحدِّث، والحافظ.

ومن ألقاب أهل الحديث الحاكم: وهو من أحاط علما بجميع الأحاديث حتىٰ لا يفوته منها إلا اليسير.

ومن ألقاب أهل الحديث أمير المؤمنين في الحديث: وهو أرفع المرتب وأعلاها، وهو من فَاق حفظًا، وإتقانا، وتعمُّقا في علم الأحاديث، وعِللها كل من سبقه من المراتب بحيث يكون لإتقانه مرجعا للحكام، والحفاظ، وغيرهم.

ومن أمراء المؤمنين في الحديث: سُفيان الثوري، وشُعبة بن الحجاج، وحماد ابن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وابن حجر العسقلاني.

أما القسم الثالث: وهو ألقاب كتب الحديث.

فمنها: الصحيح: وهو أن يلتزم فيه المصنف ذكر الأحاديث الصحيحة فقط، مثل صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم.

ومن ألقاب كتب الحديث: الجامع: وهو أن يذكر المصنِّف فيه جميع أبواب الدين، كالإيمان، والأحكام، والتفسير، والآداب، والرِّقاق، والمغازي، والفتن، وغير ذلك، مثل صحيح البخاري، وصحيح مسلم.

من ألقاب كتب الحديث: السنن: وهو أن يذكر المصنف فيها أحاديث الأحكام فقط، مثل سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي.

ومن ألقاب كتب الحديث: المُوطَّأ: وهو أن يذكر المصنف فيه الأحاديث والآثار الواردة في الأحكام، فلا يكتفي بذكر المرفوع إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بل يذكر الموقوف علىٰ الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وفتاوىٰ التابعين، وسمي بالمُوَطَّأ؛ لأجل أنه وطأه، ويسره، وسهله للناس، مثل موطأ الإمام مالك بن أنس، وموطأ عبد الله بن وهب.

ومن ألقاب أهل الحديث: المُسنَد: وهو أن يذكر المصنف أحاديث كل صحابي علىٰ حِدَة، مثل مسند الإمام أحمد، ومسند إسحاق بن رهوايه، ومسند الشافعي.

ومن ألقاب كتب الحديث: المُستدَرك: وهو أن يذكر المصنف ما لم يذكره أحد المصنفين مما هو علىٰ شرطه، مثل المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النيسابوري رَحِمَهُٱللَّهُ، فقد ذكر ما لم يذكره البخاري، ومسلم في صحيحيهما مما هو علىٰ شرطهما، أو شرط أحدهما، أو صحيح.

ومن ألقاب كتب الحديث: المُستخرَج: وهو أن يأتي المصنف إلىٰ كتاب من كتب السنة فيخرّج أحاديث هذا الكتاب بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، مثل المستخرَج لأبي عَوانة علىٰ صحيح مسلم، والمستخرَج لأبي بكر الإسماعيلي علىٰ صحيح البخاري.

ومن ألقاب كتب الحديث المصنَّف: وهو أن يذكر المصنِّف فيه الأحاديث والآثار الواردة في الأحكام، فلا يكتفي بذكر المرفوع إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بل يذكر الموقوف علىٰ الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وفتاوىٰ التابعين، مثل مصنَّف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنَّف ابن أبي شيبة.

ومن ألقاب كتب الحديث المعجم: وهو أن يذكر المصنف فيه أحاديث كل صحابي علىٰ حده مرتَّبة علىٰ الحروف الألف بائية، أو يذكر أحاديث كل شيخ من

شيوخه الذين روىٰ عنهم مُرتَّبة علىٰ الحروف الألف بائية، مثل معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والصغير، والأوسط.

ومن ألقاب كتب الحديث: الجزء: وهو أن يذكر المصنف أحاديث صحابي واحد، أو أحاديث باب واحد، أو أحاديث مسألة واحدة، مثل جزء القراءة خلف الإمام للبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجزء رفع اليدين في الصلاة للبخاري أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن ألقاب كتب الحديث: المتَّفق عليه: وهو ما أخرجه البخاري، ومسلم في صحيحيهما.

أسئلة الدرس

السؤال الأول: اذكر بإجمال مراتب تحمل، وأداء الحديث.

السؤال الثاني: عرِّف الصحابي، والتابعي، والمخضرم.

السؤال الثالث: ما هو الجرح والتعديل؟ وأيهما يقدم عند التعارض؟

السؤال الرابع: عرِّف كلا مما يأتي:

الحديث – الخبر – الأثر – الإسرائيليات.

السؤال الخامس: اذكر ألقاب أهل الحديث مع شرحها شرحا مجملا.

السؤال السادس: اذكر ألقاب كتب الحديث مع شرحها شرحا مجملا.

وبهذا يكون انتهينا بفضل الله تعالىٰ من دراسة كتاب «**المختصر في علم مصطلح الحديث والأثر**».

هذا، وصلِّ اللَّهُمَّ وبارك على نبينا محمد،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفهـرس

الدرس الأول ٢٧٥
الدرس الثاني ٢٨٢
الدرس الثالث ٢٨٩
الدرس الرابع ٢٩٩
الدرس الخامس ٣١٠
الدرس السادس ٣١٩
الدرس السابع ٣٣٠
الفهرس ٣٤٠